# الانتقال الديموغرافي في الجزائر ومحدداته الاجتماعية

**عيساني نور الدين**

قسم الاجتماع، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعدالله

**ملخص**

موضوع هذه الدراسة هو تحليل المحددات الاجتماعية التي تتحكم في سرعة التحولات الديموغرافية التي تشهدها الجزائر في العصر الحالي وهذا من خلال التركيز على تأثير محددين رئيسين وهما مستويات التعليم ومشاركة المرأة في سوق العمل باعتبارهما من أهم العوامل المؤثرة في النمو السكاني ومن المؤشرات التي تسمح بفهم الأسس التي ترتكز عليها مسألة التحول الديموغرافي في الجزائر المستقلة. وقد اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع على بيانات جاهزة مصدرها الديوان الوطني للإحصاء ووزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، بالإضافة إلى نتائج الدراسات العلمية والتحقيقات والمسوحات الوطنية التي أجريت خلال فترة البحث. ولقد تبين من دراسة هذه البيانات أن مستوى النمو الديموغرافي في الجزائر هو من المستويات المرتفعة نسبيا مقارنة بالدول المتقدمة وبعض الدول النامية. أن للمتغيرات الاجتماعية التي تتمثل في المستوى التعليمي للزوجة ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي اثر على تطور اتجاهات النمو السكاني في الجزائر.

**الكلمات الدالة** : الانتقال الديمغرافي، التعليم، العمل النسوي، الانفجار السكاني، التحديث.

**Résumé**

Cette étude a pour finalité la détermination avec une analyse approfondie des déterminants sociaux qui maîtrisent les changements démographiques que l'Algérie connaît en ce siècle. Nous tenons à porter notre attention sur certains facteurs concernant le niveau scolaire et la participation féminine dans le monde du travail étant donné qu'ils représentent des facteurs influents sur le taux de la croissance démographique. Cela afin de maîtriser les fondements que lesquels s'appuie la question du changement démographique. Pour cela, nous nous sommes basé sur les données statistiques qui émanent de l'ONS et les résultats des enquêtes réalisé par le ministère de la santé et de la population. Il s'est avéré que le niveau de la croissance démographique reste le plus élevé par rapport aux pays développés. En outre, cette étude a mis en relief que les variables

**Abstract**

The object of this study is the analysis of the social detectors that control the speed in the demographic changes that Algeria has witnessed this period of time, and this through the concentration on the influence of two main detectors which are the level of education and the participation of women in the work market since they are the most important factors that influence population growth, and allow the understanding of the basis of demographic changes in independent Algeria. We have based our study in dealing with this topic on ready data collected from The National Office of Statistics, and The Ministry of Health and Population and the Reform of Hospitals, in addition to the results of scientific studies and national investigations that have been conducted during the period of or study.

From the study of these data it has been shown that the level of demographic growth in Algeria is quite high compared with developed countries and some developing countries. In fact, the social variables that constitute the level of education of the wife and the contribution of women in the economic activity have influenced the nature of population growth in Algeria.

**Keywords** : population growth, education, women's work, population explosion, modernization

sociales telles que le niveau d'instruction des femmes et leur participation dans le monde du travail ont eu un effet sur les tendances de la croissance démographique.

**Mots clés** : transition démographique, enseignement, travail féminin, explosion démographique, modernité.

## مقدمة

سجلت معدلات المواليد في الجزائر انخفاضا ملموسا خلال الفترة 1966–1998 ويعود دلك إلى جملة من العوامل ولعل من أهمها النتائج الايجابية التي جاءت بها سياسة التنظيم العائلي والمباعدة بين الولادات وارتفاع نسبة إلاناث في التعليم وازدياد حجم القوى العاملة النسوية ، ثم بعد ذلك اتجه معدل المواليد نحو الارتفاع المستمر من سنة إلى أخرى بحيث انتقل من 23.62 للألف في سنة 2008 الى 24.07 للألف في عام 2009 و25 للألف ما بين2009 و2014. ومع تسجيل ارتفاع تدريجي بطيء في معدل الولادات ابتداء امن سنة2010 حيث سجلت مصالح الديوان الوطني لإلاحصاء عدد 1040000 ولادة حية وهو ما يعادل 2800 ولادة حية في اليوم وانخفض هذا الى ما يعادل معدل 2700 ولادة حية في اليوم في عام 2014 (ONS,2014 ) ، وترجع أسباب هذا الاتجاه إلى وصول فئة سكانية من مواليد سنوات السبعينات والثمانينات إلى سن الزواج مثلما يوضحه ارتفاع نسبة الزواج التي عرفت تزايدا كبيرا منذ بداية سنة 2000، حيث تشير الأرقام إلاحصائية إلى أن معدل الخام للزواجات انتقل من 5.84 بالألف سنة 2000 الى 9.24للألف سنة 2015. (ONS,2015 )

تبين هده البيانات الاحصائية ان الجزائر قد دخلت في مرحلة الانتقال الديموغرافي وهو الموضوع الذي نتناوله في هذا المقال من خلال التركيز على تحليل تأثير محددين رئيسين وهما مستويات التعليم ومشاركة المرأة في سوق العمل باعتبارهما من أهم العوامل المؤثرة في النمو السكاني ومن المؤشرات التي تسمح بفهم الأسس التي ترتكز عليها مسألة التحول الديموغرافي في الجزائر المستقلة. واعتمدنا في معالجة هذا الموضوع على

بيانات جاهزة مصدرها الديوان الوطني لإلاحصاء ووزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بإلاضافة إلى نتائج الدراسات العلمية والتحقيقات والمسوحات الوطنية التي أجريت خلال فترة البحث.

**1.اشكالية ومنهجية تحليل التحول الديموغرافي في الجزائر**

**1.1 إلاشكاليـــة**

ظهرت مشكلة الانفجار السكاني في الجزائر في أعقاب فترة الثمانينات نتيجة مباشرة للانخفاض السريع والملحوظ في معدل الوفيات والذي حدث نتيجة التقدم الطبي وتحسن الأحوال الصحية واختفاء كثير من الأمراض والأوبئة دون ان يصاحب ذلك انخفاض مناظر في معدلات المواليد التي ظلت على مستواها المرتفع وعلى سبيل المثال فقد انخفض معدل الوفيات العام انخفاضا محسوسا من4.44بالألف عام 2014إلى4.57بالألف عام 2015 في حين يشهد معدل المواليد ارتفاعا نسبيا من 43.86 بالألف عام 1980 إلى 34.73 بالألف عام 1986 وإلى 26.03 بالألف عام 2015. وكانت النتيجة التلقائية لمثل هذا الوضع هي ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية السكانية وهذا يفسر بوضوح ارتفاع النمو السكاني الذي وصل إلى أدنى حد وهو 2.15٪عام 2015. وعلى الرغم من الانخفاض النسبي في معدلات الخصوبة إلاجمالية إلا أن المعدلات المذكورة أنفا لازالت مرتفعة قياسا لما هو معروف الآن في المجتمعات الصناعية التي وصلت إلى المرحلة الاستقرارية من حيث دورات التحول الديموغرافي حيث بلغ متوسط عدد الأطفال لكل امرأة في دول أوروبا 1.5 طفل/امرأة عام 1996 مقابل 3.1 طفل/امرأة في الجزائر عام 2015.(ONS,2015 )

وتتجلى أثار ارتفاع معدلات إلانجاب في الجزائر في الخصائص الديموغرافية المتعلقة بتوزيع السكان حسب العمر حيث بلغت نسبة السكان الأقل من 15سنة28.8 في سنة 2015 بينما قدر متوسط العمر للفئة (15—59 سنة) بـ:62.5 في نفس السنة وتتجه البنية العمرية نحو إلاقلال من نسبة الفتوة التي كانت تمثل 63.1 من مجموع السكان لعام 2014 لتزيد من نسب متوسطي العمر التي كانت في سنة 2008تقدر بـ 53.8 ٪من إجمالي عدد السكان. ومن المرجح أن تثير هذه الزيادة مشكلات صعبة من ناحية العمل، السكن والتمدرس،كما أن هذا التغيير في البنية العمرية سيؤدي الى زيادة نسبة السكان المرشحين للدخول في عملية التوالد أوإلانجاب.

وإذا استمرت الاتجاهات الحالية لمعدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية كما هي عليه حاليا دون ضبط أو توجيه فسوف تزداد المخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد المجتمع في مستوياته المعيشية وسياسته وبيئته.

والواقع أن الانفجار الديموغرافي هو ظاهرة معقدة تساهم فيه عدة عوامل اقتصادية اجتماعية وثقافية (كارموني،1996 ) والتي يمكن حصرها فيما يلي:

– المستوى المعيشي المنخفض،

– انخفاض المستوى الصحي،

– انخفاض نسب التمدرس،

– استمرار البنية العائلية التقليدية،

وبعبارة اخرى ان سبب انخفاض النمو الديموغرافي يتكون بصفة عامة من جميع التغييرات التي تطرأ عن العوامل والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتؤدي بالأفراد لأن يرغبوا في قليل من المواليد في أسرهم. ومن كلما سبق يتضح أن مسالة النمو الديموغرافي تساهم فيه عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وعليه فان مشكلة هذا البحث تتمثل في التساؤلات التي نسعى لإلاجابة عنها والتحقق منها والتي يمكن صياغتها على النحو التالي: ما انعكاسات التحولات التي شهدتها البنية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر بعد الاستقلال في مجالات التعليم والتشغيل على معدلات الخصوبة وبالتالي على التحول الديموغرافي؟ ولإلاجابة عن هذا التساؤل نضع الفرضية التالية: –تعد مستويات التعليم ومشاركة المرأة في سوق العمل من اهم العوامل الاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري المؤثرة في نموه السكاني.

**2.1 الطريقة البحثية ومصادر البيانات**

لقد اعتمدنا في دراسة الفرضية على مصادر متنوعة في مقدمتها نتائج الدراسات الرائدة التي تناولت موضوع التحولات الديموغرافية ونتائج التحقيقات والمسوحات الوطنية التي يصدرها الديوان الوطني لإلاحصاء ووزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات حول موضوع الخصوبة ومسألة رعاية الأمومة والطفولة والتي تشمل الفترة الزمنية ما بين 1966 –2015 موضوع هذه الدراسة.

كما اعتمدنا في إلاجابة عن التساؤل الرئيسي في هذه الورقة على المنهج الوصفي إلاحصائي التحليلي.حيث تم جمع البيانات الكمية الجاهزة عن تركيب السكان من

الناحية التعليمية وعن الوضع الحالي للعمل النسوي في الجزائر. ولتوظيف هذه البيانات نتناول ثلاثة محاور رئيسية وهي:

ـ نظرية الانتقال الديموغرافي،

–ملامح التحول الديموغرافي في الجزائر،

ـ تحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها،

**2ـ التحـول الديموغرافي في الجزائر**

لدراسة سيرورة انتقال الجزائر إلى التحول الديموغرافي يتعين الاستعانة بالنظرية التي تفسر هده الظاهرة.

**2.1نظرية التحول الديموعرافي**

تتناول نظرية التحول الديموغرافي قدرة المجتمع على المحافظة على أعداده، ونرى بان حل مشكلة الضغوط السكانية يكون بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وليس بالتحكم في الخصوبة أو المواليد كما ترى أن المعتقدات الاجتماعية والأخلاقية تؤثر في معدلات الخصوبة.

وتقسم نظرية التحول الديموغرافي التقليدي إلى أربع مراحل :

– المرحلة الأولى وهي مرحلة النظام التقليدي :حيث تكون معدلات الوفيات عالية، لأسباب كثيرة، مثل قلة الأساليب الطبية المختلفة، والأمراض المستوطنة، وفترات القحط والأزمات الغذائية التي تسببها الحروب والكوارث الطبيعية.

– المرحلة الثانية التي تتميز بان التحديث أو التقدم يؤدي إلى تخفيض معدلات الوفيات لأسباب كثيرة، مثل تحسين المواصلات وارتفاع نصيب الفرد من الغذاء، ومعرفة أساليب الطب الحديث.

– المرحلة الثالثة وهي مرحلة الانتقال العصري حيت تبدأ معدلات الخصوبة في الانخفاض كنتيجة مباشرة للتقدم الاقتصادي والتحديث، ولقيت هذه المرحلة اهتماما كبيرا من قبل الباحثين لمعرفة كيفية الانتقال أو أسباب الانتقال من المرحلة الثانية إلي المرحلة الثالثة.

– المرحلة الرابعة التي تتميز بحدوث التوازن السكاني، وترى نظرية التحول الديموغرافي أن تحديث وتقدم المؤسسات الموجودة في المجتمع، اقتصادية كانت أم

اجتماعية، يكون قد وصلها التحديث والتقدم، ويتبع ذلك أن كلا من معدلات المواليد، ومعدلات الوفيات تصبح منخفضة وهذا ما حدث بشكل واضح في المجتمعات الصناعية في الوقت الحاضر.

تمثل هذه المراحل الأربعة المتمايزة التي تمر عليها المجتمعات، تحولات أساسية في الخصائص الديموغرافية للمجتمعات البشرية، وترى نظرية التحول الديمغرافي أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تؤدي إلى الاستقرار في الوضع السكاني.

### 2.2 مراحل التحول الديموغرافي في الجزائر

أصبح النمو الديموغرافي السريع فعلا من العوامل الأساسية المعيقة لتطور بلدان العالم الثالث نتيجة لأسباب وعوامل داخلية وخارجية ساهمت في جعل الطاقة البشرية لهذه البلدان تشكل خطرا يحسب له ألف حساب ومما يجبر هذه البلدان على البحث عن أنجع السبل الكفيلة للتحكم في نموها السكاني والاستغلال العقلاني لطاقاتها البشرية.

والجزائر واحدة من بلدان العالم الثالث لم تفلت من هذه المشكلة بالرغم من الجهد المبذول في سبيل تحقيق تنمية وطنية شاملة منسجمة ومتوازنة حيث لم يتمكن النمو الاقتصادي في بلادنا بعد من أن يتحدى النمو الديموغرافي السريع ولا حتى أن يوازيه فازدادت بذلك الهوة بينهما اتساعا وظل الاختلال بينهما قائما والتسابق غير المتكافئ يفعل فعله في مسيرة التنمية الوطنية.

وهكذا يتبين ان المشكلة السكانية في الجزائر من أهم مشكلات الساعة في الوقت الحاضر والتي يجب أن يوجه إليها الاهتمام سواء على مستوى الأفراد أو الحكومات حتى يمكن احتوائها وعدم تفاقمها.

ولإعطاء صورة واضحة عن اهمية هذه المشكلة في الوقت الراهن يبدو من الاهمية الاشارة الى تطورها السريع منذ فترة ما قبل الفترة الاستعمارية من خلال التمييز ما بين أربعة مراحل.

#### 1.2.2 مرحلة الجزائر قبل الاستعمار

تميزت هده المرحلة بنمو تلقائي وطبيعي للديموغرافيا وتظهر الدراسات الحديثة حول الديموغرافيا التاريخية فجوات ديموغرافية ترجع إلى الأوبئة والآفات التي حملت معها خسائر بشرية هامة ومن اخطرها تلك التي حدثت بين النصف الثاني من القرن السادس عشر ميلادي وأوائل القرن التاسع عشر حيث تفشت أربعة عشرة وباء من الطاعون ويرجع آخر وباء من الطاعون في بلادنا الى سنة 1872.

وفي غالب الأحيان تكون الوباءات مصحوبة بمجاعات نظرا لقلة الأيدي العاملة القادرة على القيام بالأعمال الزراعية.

إن الإنسان في ذلك العصر فاقد القوى فلم يكن قادرا على مقاومة المرض والموت وكذا تقلبات الطبيعة وكانت وسيلته الأولى للدفاع تكمن في إنجاب الأطفال وقد قام بذلك بشكل ملحوظ ليسد الفراغ الذي تتركه النسب المرتفعة من الموتى وخاصة بين الأطفال.

وهكذا تولد التفكير بإكثار الأولاد لدى الناس وأصبح الاعتقاد أن الأسرة الكثيرة العدد هي الأسرة الممتازة. فالأسر الكبيرة تضمن بقاء استمرار العائلة، التي كانت الخلية الأساسية للعشيرة وتساهم في قوتها التي تعتمد على عدد الرجال الذين كانوا يعتبرون مقاتلين أو قادرين على الدفاع.

وعلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي فقد كانت الحاجة قوية الى إيجاد أيدي كثيرة لنشاطات الترحال والريف والمدينة ما دامت كل الأعمال تنجز يدويا، فقد كانت الأسرة الكثيرة العدد هي ضمان اجتماعي وخاصة لأفرادها المسنين.

إلا أن النمو الديموغرافي في ذلك الوقت لم يطرح أي مشكل ما دامت النسبة الطبيعية لنمو السكان ضعيفة نسبيا اذ لم تتجاوز 0.5٪ وغالبا ما كانت تنحدر نحو الصفر وقدر عدد سكان الجزائر قبل احتلال فرنسا للجزائر بين 4 و5 مليون ساكن. Rouissi, 1983

### 2.2.2 مرحلة الاستعمار

تميزت هذه المرحلة بالاستقرار النسبي للسكان ثم الارتفاع بانتظام مع فترات غير متساوية ويمكن تقسيم مرحلة نظام الاستعمار إلى ثلاث فترات :

–الفترة الأولى وتمتد من 1830 إلى 1872 وظهرت خلالها حركات المقاومة الشعبية المتمثلة في الانتفاضات المختلفة وفي القمع الوحشي الذي سلطه الجيش الاستعماري بمختلف الأشكال من إلابادة الجماعية والاغتيالات وسياسة الأرض المحروقة وتهجير القرى والمداشر، وصاحب ذلك ظهور الأوبئة والمجاعات، كما حدثت خلال هذه المرحلة الكوارث الكبرى وأخطرها وباء الكوليرا سنة 1867، والمجاعة ووباء الطاعون 1872 مما أدى إلى انخفاض عدد السكان نتيجة عدد الوفيات الضخمة الناتجة عن المجزرة الديموغرافية الحقيقية ، كما يسميها المختصون في التاريخ حيث قدر عدد الضحايا بحوالي مليون شخص فقدت بعض العشائر قرابة 76٪ من مجموع سكانها وهكذا أصبحت

الجزائر سنة 1872 لا تزيد عن 2134352 نسمة. (مريعي،1994).

–الفتـرة الثانيـة التي تمتد من 1872إلى 1954 وتميزت بتزايد عدد السكان. فالوضعية الجديدة الناتجة عن المرحلة السابقة والتي أصابت السكان الجزائريين قد قوت فيهم روح الإكثار من الأولاد وقد تولد لديهم غريزة البقاء للحفاظ على وجودهم ولمتابعة الكفاح ضد المحتل الأجنبي. وبفضل هذا الموقف وغياب الكوارث الطبيعية الكبرى وتوسيع الهياكل كان الخط المبين للوضع الديموغرافي قارا في البداية ثم ازداد باستمرار. وقد قدر عدد السكان الجزائريين في بداية هذا القرن بنحو 4089150 نسمة وفي سنة 1954 بنحو 8449332 نسمة اي تضاعف عدد المسلمين في ظرف خمسين سنة (مريعي ،1994).

–الفتـرة الثالثـة التي تمتد من 1954إلى 1962 وتميزت بنمو ديموغرافي متواصل: حيث تزايدت الولادات بقليل عن مستوى الوفيات بين 1954إذ سجلت ثلاث ولادات لكل وفاة واحدة ثم سجل ابتـداء من 1957إلى غايـة 1960 انخفاض الولادات إلى ولادة لكـل وفـاة واحدة الجدول التالي يبين هذه التغيرات.

**جدول رقم (1) تطور عدد الولايات وعدد الوفيات والزيادات في عدد السكان خلال السنوات 1960–1954**

| السنوات | الولادات | الوفيات | الزيادة في عدد السكان |
|---|---|---|---|
| 1954 | 362900 | 115049 | 247851 |
| 1955 | 546379 | 106492 | 273054 |
| 1956 | 297848 | 95212 | 202636 |
| 1957 | 286962 | 115566 | 171416 |
| 1958 | 322748 | 140126 | 182622 |
| 1959 | 374519 | 150174 | 224345 |
| 1960 | 416900 | 154300 | 262600 |

**Source: Maison, D., 1973. La population de l'Algérie, in Population, n° 6, p107.**

ومن أهم الأسباب المفسرة لهذه التغيرات يمكن ذكر مشاركة الشباب في الكفاح التحريري لانتزاع الاستقلال الذي يتطلب التضحية. كما يمكن ذكر العدد الكبير من المهاجرين الرجال في قوة الشباب الذين كانوا يعملون في المناجم والمصانع والموانئ الفرنسية إلى جانب ذلك كان المستوى الصحي في الجزائر ضعيف مما جعل عدد الوفيات يرتفع خصوصا عند الأطفال الرضع، مما أدى بالزيادة السكانية إلى ضعف وبطء حركتها، وهذا نتيجة تقارب مستوى الوفيات بمستوى الولادات.

مما سبق يمكن القول أن الوفيات عرفت خلال هذه المرحلة مستوى مرتفعا نتيجة الأوضاع المعيشية والصحية السيئة التي تتمثل في الأمراض والحروب إلى جانب انعدام السياسة الاجتماعية والاقتصادية ذات التأثير على مستوى المعيشي للسكان الأمر الذي أدى إلى تأجيل سن الزواج والولادات.

### 3.2.2 مرحلة الاستقلال

تمتد بين 1962–1987 وتميزت باتجاه قوي لتسارع وتيرة نمو السكان. فقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال واقعا اجتماعيا واقتصاديا مزريا تطلب من السلطات الاهتمام بإعادة بنائه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على قطاع الزراعة والصناعة وتشجيع الزيادات في معدلات الولادات لإعادة إنتاج ما ضيعته حرب التحرير اعتبارا ان الزيادة السكانية تمثل قوة عمل ونشاط اقتصادي يعتمد عليه في بناء الهياكل لتحسين المستوى المعيشي للأفراد وبالتالي تخفيض مستوى الوفيات.

وقد ادى تطبيق هذه التدابير المتمثلة في استعادة الثروات الوطنية والتنمية السريعة للقطاع الاقتصادي التابع للدولة إلى تطور الإنتاج المادي بصفة ايجابية إذ ارتفع من 45.1 ٪ سنة 1973 إلى 53.5 ٪ سنة 1982(MPAT,1989 ) وهذا يدل على توسع طاقات الإنتاج.

كان لتحسين التنمية العامة للبلاد تأثيرا على مستوى القدرة الشرائية التي عرفت تحسنا ملحوظا وتجلى ذلك في التطور في المؤشرات الاقتصادية وكذا التطور في المؤشرات المتصلة بمستوى حياة الأفراد والتي كان لها تأثير كبير على تنمية عدد من العوامل ذات الصلة والمفعول على الوضعية الديموغرافية وعلى طريقة معيشة السكان، وظهر هذا التأثير في ارتفاع معدل الإنجاب وانخفاض في معدل الوفيات وبالتالي أدى هذا الوضع إلى زيادة سريعة في عدد السكان حيث تضاعف عدد

السكان تقريبا في مدة 20 سنة فقد انتقل العدد من 12.1 مليون ساكن 1966 إلى ما يقارب 17 مليون نسمة سنة 1977 وبلغ خلال الإحصاء لسنة 1987 إلى 23 مليون نسمة. يعتبر هذا التزايد الكبير احد نسب النمو الديموغرافي الأعلى في العالم وهو ناتج عن ولادات قوية مصحوبة بوفيات تميل إلى الانخفاض.

ومن مميزات هذه المرحلة بروز أهمية الفئات الشابة في المجتمع مما أدى إلى اتساع قاعدة هرم الأعمار وأكثرهم دون سن العمل الذي جعل احتياطات السكان تفوق القدرات الإنتاجية والاقتصادية خاصة في مجالات الصحة، التعليم والسكن حيث ان الفئة العمرية (0—19 سنة) تمثل 54٪ والفئة العمرية (20—59سنة) تمثل 40 ٪ من مجموع عدد السكان الذي كان يقدر بـ 23 مليون نسمة سنة 1987. (ONS, 1998)

من هنا أصبحت قضية النمو الديموغرافي في الجزائر تحظى بعناية كبيرة من قبل السلطات العمومية التي تعمل على إحداث التوازن المنسجم بين وتيرة النمو الاقتصادي والنمو الديموغرافي لان أي تطور أو رفاهية للمواطن لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تم التحكم في اختلال التوازنات الاقتصادية والاجتماعية.

وحتى لا يطغى النمو الديموغرافي على نتائج النمو الاقتصادي في الجزائر تبنت السلطات العمومية سياسة سكانية وطنية لتنظيم النمو الديموغرافي ورفع المستوى المعيشي وتحسين إطار حياة الأسرة والمواطن حيث اشتد الاهتمام بهذا الموضوع ابتداءا من سنة 1984 ولعل التطورات السريعة والعنيفة للازمة الاقتصادية الدولية ضغوطها الشديدة على مسيرة التنمية كانت إحدى الأسباب الرئيسية الدافعة إلى مضاعفة درجة هذا الاهتمام.

وفي الواقع ان ما يبرر عدم معالجة قضية السكان قبل الثمانينات هو عاملان أساسيان :

—العامل الأول وهو عامل اجتماعي يعود إلى القوة البشرية الكبيرة التي خسرتها الجزائر من جراء حرب التحرير والتي قدرت بأكثر من مليون ونصف مليون شهيد بحيث ان العدد الإجمالي للمقيمين سنة 1962 لا يزيد عن 10 مليون نسمة. (Rouissi, 1983

-اما العامل الثاني فيتجسد في تركيز اهتمام الدولة على إعادة بناء الاقتصاد الوطني وتوسيع بنائه.

**1. ملامح التحول الديموغرافي في الجزائر**

مر التحول الديموغرافي بمرحلتين

**1.3 مرحلة التحولات الديموغرافية**

تمتد هذه المرحلة من سنة 1987إلى 1998 وتميزت هذه الفترة بانخفاض سريع في معدلات الوفيات وانخفاض بطيء في وتيرة معدلات الولادات.فقد كان انخفاض المواليد ذا دلالة ابتداءا من 1986 وأكثر حدة خلال عشرية التسعينات خاصة ابتداءا من سنة 1994 حيث تجاوز 7 ٪سنويا بين 1994–1999 مقابل 2 ٪ في سنة 1986–1992 وانتقل معدل المواليد من 34.73 للألف سنة 1986إلى 30.41 للألف سنة 1992 ووصلإلى 25.33 للألف سنة 1995 ثم انخفضإلى 21.02 للألف سنة 1998.(ONS.1998 )

**2.3 مرحلة عودة النمو2000–2015**

تميزت هذه المرحلة بالارتفاع في عدد المواليد حيث تشير الإحصائيات أن عدد المواليد بدأ في الارتفاع مع بداية سنة 2001 التي سجلت 619 ألف مولود ثم 703 ألف مولود حي في سنة 2005 ليصلإلي مولود حي في عام 2015. كما أن معدل النمو الطبيعي للسكان شهد تزايدا طفيفا حيث انتقل من 1.92٪ سنة 2008إلى2.15٪ سنة 2015 ويعود هذا الارتفاع في معدل النمو السكاني الطبيعيإلى الانخفاض المحسوس في معدلات الوفيات الذي انتقل من 4.4 للألف عام 2008الى 4.57 للألف سنة 2015 (ONS,1998)، وهذا يرجع أساسا إلى التحسن في الأحوال الصحية للسكان خلال هذه المرحلة. اما معدلات المواليد فقد بقيت معدلات المواليد في الارتفاع من سنة 2001 الى عام 2015.

مما سبق يمكن القول باختصار من خلال هذا الاستعراض للمؤشرات الديموغرافية أن الجزائر عرفت مرحلة الانفجار الديموغرافي بعد الاستقلال والذي استمرإلى غاية نهاية الثمانينات حيث تميزت هذه المرحلة بانخفاض كبير في معدل الوفيات بفضل التقدم الطبي والاجتماعي والاقتصادي مع بقاء معدلات الولادات مرتفعة وهذا ما أدىإلى تواصل ارتفاع النمو الطبيعي. وانطلاقا من منتصف الثمانينات عرف النمو الديموغرافي في الجزائر فترة تحول واضحة حيث استمر انخفاض معدل الوفيات .وسجلت نسبة الولادات تراجعا ملحوظا بفضل السلوكات الاجتماعية الجديدة، إلا أن نسبة النمو الطبيعي للسكان ظلت مرتفعة حيث وصلإلى٪1.91 سنويا عام .2008 (ONS,2009 )

وعليه يمكن القول أن الجزائر دخلت مرحلة الانفجار السكاني بصفة عامة وهي الآن تباشر المرحلة الثانية التي تراجعت فيها نسبة الوفيات التي لم تعد تتجاوز 4.57 بالألف سنة 2015. أما مؤشر الخصوبة الكلي فقد شهد في سنة 2015 ارتفاعا حيث وصل الى 3.1 طفل/ا2015. بقي مستوى معدل النمو الطبيعي للسكان مرتفعا بمعدل 2.15 سنة 2015.

ومن منظور نموذج نظرية الانتقال الديموغرافي يتضح أن هناك عدة عوامل ساهمت في التحولات الديموغرافية في الجزائر ومنها التعليم وانتشاره بين النساء ومشاركة قوة العمل الأنثوية .

وهذا يكون محور الموضوع الذي يعالجه الجزء الآتي من هذه المحاولة بهدف تسليط الضوء على أثر العوامل الاجتماعية والمتمثلة في مستويات التعليم وخاصة عند المرأة من جهة ومشاركة المرأة في قوة العمل من جهة أخرى على التحولات الديموغرافية في الجزائر.ونوضح أهمية كل عامل من خلال استعراض تحليل التحولات التي حدثت في منظومتي التعليم والعمل وخاصة عند إلاناث وعلاقتهما بالسلوك إلانجابي عند المرأة.

**4 ـ التركيبة السكانية من الناحية التعليمية وعلاقتها بالسلوك إلانجابي عند المرأة**

تؤكد معظم الدراسات في مجال السكان والأسرة على وجود علاقة بين التعليم والمسائل السكانية اذ يعد التعليم من العوامل التي تساهم في إحداث التغيير الاجتماعي لان العملية التعليمية تكسب العقل مهارة فكرية وتنمي القدرات إلابداعية فالمتعلم يكون قادرا على تمييز الخطأ من الصواب في عاداته وتقاليده ويجرى عليها عملية غربلة العناصر الثقافية ويلعب التعليم في الريف خاصة دورا في إحداث التغيير وانتشاره بحيث يحد من الالتزام ببعض المعتقدات القديمة .

فالتعليم يؤدي بالدرجة الأولى إلى تحسين قدرات الفرد وترسيخ مكانته الاجتماعية وهو احد وسائل التحديث ومن أهم مظاهره في نفس الوقت.

إن الغالبية العظمى للدراسات السكانية التي تناولت موضوع عناصر النمو الديموغرافي بينت أن هناك تأثيرات متبادلة بين التعليم والنمو الديموغرافي، ولعل من أهم الدراسات التي أكدت أن للتعليم اثر في مستويات النمو السكاني نجد دراسة (امرمهر ومايرز، 1986)، الذي يشير إلى أن المستوى التعليمي من مؤشرات الخصوبة وفاق في تأثيره

المستوى الاقتصادي مما يدل على أهمية التعليم في فهم السلوك إلانجابي كما وجد هذا الباحث في هذه الدراسة أن مستوى تعليم الزوج أقوى تأثيرا من مستوى تعليم الزوجة.

وفي دراسة أخرى توصل الباحث جاد الله وآخرون إلى أن النساء المتعلمات هن أكثر ميلا لاستعمال وسائل تنظيم الأسرة ، وفي سوريا كذلك لاحظ الباحث صفوح الاخرص في نهاية السبعينيات ان هناك علاقة موجبة بين التعليم وممارسة تنظيم النسل فكلما ارتفع تعليم الزوجة زاد احتمال استخدامها لوسائل تنظيم الأسرة (الحسنية،1998). وأوضح الباحث في علم الاجتماع رشود محمد الخريف وآخرون أن خصوبة النساء في الكويت تتأثر طرديا بمستوى التعليم (الخريف، 2001).

وإلى جانب ذلك فقد بينت الدراسات التي أجريت على نطاق واسع في البلاد النامية أن التعليم الذي تتلقاه المرأة هو أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها للتنبؤ بمعدل خصوبتها وبالمستوى الصحي لأطفالها وان المرأة المتعلمة تنجب عددا اقل من نظيرتها التي حصلت على تعليم اقل أو لم تتعلم وفي هذا الصدد أوضحت دراسة المتخصص في الدراسات السكانية علي كواوسي حول موضوع الخصوبة في علاقته بالمستوى التعليمي للمرأة في الجزائر أن الفارق في استعمال وسائل تنظيم الحمل بين الزوجة المتعلمة والزوجة الأمية كان كبيرا سنة 1970 ثم بدأ في الانخفاض ليصل إلى 24,6 ٪سنة 1992 كما أن انخفاض معدل الولادات بدا يظهر في فترة ما بعد 1987 وهذا يعود الى بعض التغيرات في الأبعاد البنائية الأساسية في المجتمع الجزائري خلال مرحلة السبعينيات منها ازدياد عدد المؤسسات التعليمية والارتفاع في إعداد المتعلمين خاصة عند فئة إلاناث (Kouaouci, 1992 )

ويقول في هذا الشأن نفس الباحث أن المرأة الأمية تنجب 5,16 طفل/امرأة مقابل 4,20 طفل /امرأة تحصلت على مستوى تعليمي ابتدائي أو متوسط و3,05 طفل/امرأة لها مستوى تعليمي ثانوي أو أكثر. (Kouaouci,1992)

وعليه يمكن القول أن ظاهرة الانفجار السكاني مرتبطة وأساسا بالتعليم للجنسين وان هناك علاقة عكسية بين تعليم إلاناث ومستوى الخصوبة فالتعليم يساعد على تأخير سن الزواج وبالتالي تقل فترة إلاخصاب فينخفض بذلك معدل الخصوبة كما إن للتعليم تأثيرا على معرفة المرأة بأهمية تنظيم الأسرة مما يجعلها تستخدمها بالتالي تقل خصوبتها والذي يقود إلى انخفاض معدل النمو السكاني.

مما سبق يتبين أن تأخر انخفاض النمو الديموغرافي في الجزائر يعود إلى الحالة التعليمية للأزواج بحيث أن المرأة في التعليم ليست مساوية للرجل وكذلك نسبة الالتحاق بالمدرسة تبقى غير متكافئة عبر التراب الوطني فهي تقل في المناطق النائية التي تبعد فيها المدارس عن المداشر والمناطق السكنية مما يقلل من حظوظ التعليم بها نتيجة انعدام وسائل نقل التلاميذ باتجاه المدارس البعيدة وعادة ما تكون الضحية الأولى لهذه الظروف البنت جراء خشية الأولياء على أبنائهم .

وقد ساعدت هذه الظروف على استمرار ارتفاع نسبة الأمية عند إلاناث بحيث أن المعطيات إلاحصائية للديوان الوطني إلاحصاء حول التمدرس تكشف أن نسبة الأمية بين إلاناث هي أعلى من نسبة الذكور ولم يود انخفاض المعدل العام للامية منذ الاستقلال الى تقليص هذا الفارق.

وفي هذا السياق كشفت نتائج أول إحصاء سنة 1966 أن نسبة الأمية بلغت 74 (60.30 ذكور و85.40 عند إلاناث) فيما سجل إلاحصاء الثاني سنة 1977 نسبة الأمية تقدر بـ61٪ (48.20 ذكور و74.30 إناث) تلاها إحصاء ثالث سنة 1987 بلغت نسبة الأمية فيه 43.46 (31.80 ذكور و56.66 إناث) وشهد إلاحصاء الرابع سنة 1998 انخفاض الأمية إلى نسبة 31.90 (23.65ذكور و40.27 إناث) واستمر هذا الانخفاض في إلاحصاء الخامس سنة 2008 حيث وصل إلى 22.1 ٪ (15.5 رجال و28.9إناث). (الديوان الوطني إلاحصائيات، 2008).

وإذا نظرنا إلى ظاهرة الأمية من زاوية منطقة إلاقامة فإننا نسجل ان الفوارق بين الريف والحضر كبيرة فقد كانت نسبة الامية في إحصاء سنة 1998 في الريف 55.21 و44.78 في المدينة ومن منظور مقياس السن نلاحظ أن في سنة 1998 قدرت نسبة الأمية عند النساء في الفئة العمرية (15–45 سنة) 35.95 ومع الملاحظة من أن نسبة الأمية في انخفاض مستمر بوتيرة بطيئة عند الفئات العمرية الشابة ولكنها لا تزال مرتفعة عند الفئات العمرية الأكبر سنا،30 سنة وأكثر.(الديوان الوطني للاحصائيات 1998)

ويعود السبب في تراجع الأمية عند الأجيال الشابة وارتفاعها عند الأكبر سنا إلى مجهودات التمدرس التي مست خاصة الأجيال الشابة في حين الأكبر منهم سنا لم يكن بإمكانهم الاستفادة من برامج محو الأمية وهناك عامل اخر يفسر استمرار الفارق بين معدل الامية لدى الرجال ونضيره لدى النساء ويتعلق بالفوارق في التمدرس.

فعلى الرغم من ان النصوص حول حق المرأة في التعليم تقر إلزامية التعليم للذكور وإلاناث على غرار ما جاء في امرية سنة 1976 المتعلقة بإجبارية التمدرس لكل الأطفال البالغين (6 –16سنة) فان المعطيات إلاحصائية تشير إلى ان هناك فوارق هامة في معدلات التمدرس بين الولايات وأماكن إلاقامة إذ أن نسبة التمدرس في سنة 1998 كانت متغيرة من ولاية إلى أخرى حيث بلغت 90.15 في ولاية تيزي وزو 90.81 في قسنطينة و90.58 الجزائر والى اقل من 70في الجلفة.

وينتشر معدل التمدرس السنوي اقل من 75 في 10 ولايات واقل من 70 في 4 ولايات وهي جلفة اليزي، تيسمسيلت وتمنراست حسب الترتيب. (الديوان الوطني لإلاحصائيات، 1998)

مما سبق يمكن القول أن جميع المعطيات المشار إليها حول تطور وضعية التمدرس والأمية في الجزائر تؤكد أن الحالة التعليمية تعاني من مشاكل تتمثل في انتشار ظاهرة الأمية عند صغار السن برغم شعار مجانية التعليم وسياسة الالتزام التعليمي بكافة مراحله الأساسية وهو الأمر الذي يجعل نسبة الأمية تتزايد.

كما ان وضعية المرأة في التعليم ليست مساوية للرجل بحيث أن نسبة الأمية بين إلاناث هي أعلى من نسبة الذكور ولكن حالة الذكور سيئة أيضا كما بينت الأرقام أن نسبة كبيرة من الذكور ما يزاولون أميين وكذلك أظهرت إلاحصائيات بأنه لا تزال نسبة مهمة من الأطفال الجزائريين في سن التمدرس غير مسجلين في المدارس والذي يعرقل تحرر الفرد الجزائري من الأمية هو النظام الاجتماعي (عادات، تقاليد سلوك الفرد تجاه المدرسة والتعليم) وإلامكانيات المادية بإلاضافة إلى المستوى الديموغرافي السريع.

وتعد هذه الوضعية من مصادر تأخر انخفاض النمو الديموغرافي في الجزائر .

**5ـ السكان والعمل النسوي وأثره على السلوك إلانجابي للمرأة**

توصلت أغلبية البحوث العلمية المتخصصة في مجال السكان والأسرة إلى ان العالم شاهد انخفاض في مستويات إلانجاب بفعل حركة العمل النسوي. إن مشاركة المرأة في قوة العمل المستخدمة في القطاعات الصناعية والخدماتية أحدثت تغييرات ذات دلالة في حركات الخصوبة وبنية الأسرة حيث انه عندما تكون المرأة منشغلة خارج المنزل يقل عندها الوقت المسخر للاهتمام برعاية أطفالها وبالتالي تقل رغبتها أكثر في البحث عن الأطفال وهنا تصبح خصوبتها ضعيفة كما أن خروج المرأة للعمل خارج المنزل يساهم

في تغيير العلاقات داخل الأسرة ويتبع ذلك تعديل في ادوار المرأة ومواقفها وتصرفاتها وذلك لان أي تغيير يطرأ على الأسرة ينعكس على جميع أفرادها بما في ذلك المرأة.

وقد بينت الدراسات الميدانية التي تمت في77 دولة نامية أن تأخر سن الزواج ناتج عن إمكانية حصول المرأة على الموارد المالية الثابتة من خلال عملها في القطاعات الحديثة والذي بدوره سيؤدي إلى انخفاض معدلات خصوبتها(هدار ، لوري ، 1994). وفي هذا السياق أوضح عالم الاجتماع عبد الحميد لطفي أن لطبيعة المهنة السائدة في المجتمع تأثير كبير في تحديد نسبة المواليد والوفيات (السعاتي، لطفي ،1971).

أما بالنسبة للمجتمع الجزائري فالدراسات التي تناولت الربط بين مشاركة المرأة في قوة العمل والخصوبة غير كافية إلا انها أكدت هذه العلاقة مفسرة لأثر عمل المرأة خارج المنزل على الخصوبة عموما بزواج أكثر تأخرا عند النساء العاملات وبممارسة أكثر لتنظيم النسل عند الزوجات العاملات.

ويرى احمد جمال طاهر الباحث في مجال شؤون المرأة أن العمل النسوي من مؤشرات العصرنة والحداثة وهو جزء من المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات أمام القانون (طاهر، د.ت). وفي هذا الإطار يمكن القول أن التشريعات القانونية في الجزائر قد ساوت بين المرأة والرجل فيما يتعلق بحق العمل وحق الحصول على الأجر المتساوي للعمل المتساوي.

وفي معالجة مسألة مساهمة المرأة الجزائرية في عملية التنمية وأثرها على النمو السكاني سنوجه اهتمامنا إلى التغييرات التي طرأت على حجم مساهمة المرأة في القوى العاملة من خلال معالجة المعطيات الإحصائية المنجزة من طرف الديوان الوطني للاحصاء وكذا نتائج التحقيقات الوطنية التابعة للمركز الوطني للدراسات والتحاليل حول السكان والتنمية (CENEAP) حول معدل مشاركة اليد العاملة النسوية في القطاع الاقتصادي والاجتماعي وذلك بغض النظر عن ظروف تشغيلها.

وحسب نتائج الإحصاء للسكان لسنة 1966 كانت نسبة السكان الناشطين تقدر ب21.20 ٪وفي سنة 1987 ارتفعت إلى 32.53 ثم نزلت إلى27.90في سنة 1998 ثم ارتفعت مجددا إلى 41.7 ٪في عام 2008 ووصلت في سنة 2015إلى 41.8٪ (68.8٪عند الذكور و٪ 16.4عندالإناث).

ان تزايد معدلات النمو الديموغرافي في الجزائر والتي بلغت 2.15٪ سنة 2015 يقابله في نفس السنة انخفاض في معدلات القوى العاملة التي وصلت إلى 37.1 (ONS,2015) من مجموع السكان في سن العمل ويشكل حجم الفئة العاملة النسوية 1934000 مشتغلة وهو ما يمثل 18.3 من إجمالي اليد العاملة[1] وهو يعتبر حجم متدني بالمقارنة بالمستويات الدولية التي تبلغ 89٪. (ONS,2015 )

كما أنها ضعيفة جدا بالمقارنة مع نسبة معدل النشاط الخام أي نسبة عدد السكان الناشطين اقتصاديا الذي وصل في سنة 2015: 11932000 تقريبا بمعدل 41.8 من مجموع السكان(ONS,2015 ) .

وتظهر حالة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في الجزائر بصورة أوضح إذا ما قورنت بمعدل النشاط الخام مع مثيله في الدول المتقدمة وحتى في البلدان النامية الأخرى فقد بلغ هذا المعدل عام 1993 46 في الدول المتقدمة(ONS,2015 ) .

أما فيما يخص نسبة القوى العاملة النسوية في الجزائر فان نسبة النساء العاملات قد انتقلت من 4.39 سنة 1966 إلى 9.38 سنة 1989 ووصلت إلى 13.6 سنة 2015. وهذا التحسن في معدلات خروج المرأة إلى العمل يعتبر من أهم العوامل التي ساهمت في تراجع معدلات الخصوبة في منتصف الثمانينات.

ويدل على ضآلة مشاركة المرأة في القوى العاملة بالمقارنة مع الرجل حيث تشير التقديرات الإحصائية الوطنية أن معدل مساهمة الرجال في قوة العمل بلغ سنة 2015 بـ: 60.2 من مجموع عدد القوى العاملة في حين لم تتجاوز مساهمة النساء 18.3 أي حوالي 1934000 امرأة عاملة من مجموع عدد العاملين الذي بلغ 10594000 شخص(ONS,2015 )

كما تبين دراسة المعطيات الإحصائية المتوفرة حول توزيع قوة العمل النسائية في الجزائر على أنواع النشاط الاقتصادي خلال سنة 1996–2015 أن الأكثرية الساحقة من النساء تعمل أما في الإدارة أو في ميادين الخدمات أما الميادين الإنتاجية وبخاصة الصناعية فلا تحظى النساء فيها إلا بحصة ضئيلة والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] ONS : ACTIVITE , EMPLOI ET CHEMAGE N° 726 SEPT 2015- P1.

**جدول رقم (2) توزيع اليد العاملة النسوية على فروع النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1977 – 2015**

| السنوات / القطاع | 1977 | 1987 | 1996 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 5,6 | 2,7 | | 8,8 |
| الصناعة | 17,4 | 12,4 | 1,8 | 13 |
| البناء والأشغال العمومية | 2,1 | 3,4 | 7,4 | 16,8 |
| النقل | 3,2 | 2,5 | 1,9 | |
| التجارة | 3,3 | 3,4 | / | |
| إلادارة | 53,8 | 64,3 | 4,6 | |
| الخدمات | 10,2 | 5,4 | 61,3 | 61,6 |

**المصدر : الديوان الوطني لاحصائيات الجزائر 1996 المعطيات إلاحصائية رقم 254 ورقم 726 سنة 2015 ص4.**

ولقد تكشف المقارنة إلاحصائية للمعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن معظم العاملات يعملن في الأعمال إلادارية والخدمات وان نسبة العاملات في الصناعة ضئيلة وهذا يعني أن معظم العاملات يتجمعن في القطاعات غير إلانتاجية الأمر الذي أدى إلى تنامي هام لنسبة المعلمات والعاملات في الجهاز الطبي في بنية العمل النسوي.

كما ان نسبة أنثوية بعض المهن مرتفعة جدا وهي حالة تقني في الصحة ومعلم في التعليم الأساسي أين نجد أكثر من عامل على ثلاثة 1/3 امرأة وفي حالة إلاطارات العليا وموظفي إلادارة نجد امرأة واحدة في كل 5 مشتغلين. (Attout et autres,1999

أن تقسيم العمل هنا واضح عند النساء فإذا خرجت المرأة للعمل فإنها تعمل في الميادين الهامشية والقليلة إلانتاجية، وفي الأعمال إلادارية أو الخدمات وبخاصة الخدمة في التعليم والتطبيب فاختيار المرأة الجزائرية للعمل يتجه أساسا نحو المهن التي تسمح لها بالتوفيق بين النشاط العائلي والنشاط المهني، بينما في تونس يعمل أكثر من 40٪ من

النساء العاملات في الصناعة وهذا ربما بسبب انتشار الصناعات الخفيفة والصغيرة التي تجذب اليد العاملة النسوية ( kilani ,1993 )

وفيما يتعلق بالعمل النسوي حسب وضعهن الزواجي فان الأرقام إلاحصائية لسنة 1996 تبين ان نصف النساء اللائي يعملن هن عازبات، ونسبة المتزوجات تمثل اقل من 1/3. ( Attout et autres,1999 )

هذه الملاحظة يمكن تفسيرها بان الزواج وتربية الأطفال يشكلان عائقا أمام المرأة الممارسة لنشاط خارج المنزل حيث توجد امرأة متزوجة مشتغلة مقابل 19 امرأة متزوجة ماكثة بالبيت في حين ان هذه العلاقة (عمل نسوي/ وضعية عائلية) متقلصة بالنسبة للنساء من وضعيات زوجية أخرى، فنجد امرأة مطلقة عاملة مقابل امرأتين مطلقتين ماكثات بالبيت وامرأة عازبة عاملة مقابل اقل من 6 نساء عازبات ماكثة بالبيت هذا الفارق الهام عند النساء المتزوجات المشتغلات مقارنة بالماكثات بالبيت (1 مقابل 19) يبرز ان الزواج غالبا ما يكون غير متناسب مع نشاط المرأة خارج المنزل. وان انخفاض نسبة النساء المشتغلات المتزوجات بالمقارنة مع نسبة النساء المتزوجات الماكثات بالبيت له علاقة مباشرة مع حجم الأطفال للمرأة فنسبة المشتغلات المتزوجات تنخفض عندما يزداد عدد أبنائهن والعكس عند النساء بدون أطفال والجدول التالي يوضح ذلك.

**جدول رقم (3) نسبة النساء المتزوجات المشتغلات مقارنة بالنساء الماكثات بالبيت حسب عدد ألاطفال العزاب تحت سقف ألابوين**

| عدد الاطفال | عاملة | ماكثة بالبيت | العلاقة بالتقريب |
|---|---|---|---|
| 0 | 11.1 | 143.7 | 1 مشغلة مقابل 13 ماكثة بالبيت |
| 1 | 30.9 | 285.5 | 1 مشغلة مقابل 9 ماكثة بالبيت |
| 2 | 49.4 | 486.9 | 1 مشغلة مقابل 10 ماكثة بالبيت |
| 3 | 41.9 | 596.9 | 1 مشغلة مقابل 14 ماكثة بالبيت |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 4 | 33.4 | 599.3 | 1 مشغلة مقابل 18 ماكثة بالبيت |
| 5 | 51.4 | 2012 | 1 مشغلة مقابل 40 ماكثة بالبيت |
| المجموع | 217.6 | 217.6 | 1 مشغلة مقابل 19 ماكثة بالبيت |

**Source : O N S, E E R, 1997.**

تبين الأرقام الواردة في الجدول أعلاه ما ذكرناه أنفا وهو أن الزواج يمنع المرأة غالبا من المشاركة في النشاط الاقتصادي.

وهذا يبين ان إلاسهام المنخفض لنساء في قوة العمل ما يزال يمثل الجانب الأكثر تخلفا في بنية قوة العمل وهذا لا يعود إلى قصور في الوعي الاجتماعي لدى الأسرة بل يرجع إلى عدم توفر فرص العمل للراغبات فيه مما يزيد من ضآلة تأثير عمل المرأة على مستويات الخصوبة إن تشجيع مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية يعتبر وسيلة لتحقيق انخفاض في معدل الخصوبة حيث أن المرأة العاملة المتزوجة تميل إلى إنجاب عدد قليل من الأطفال.

وقد بينت نتائج التحقيق حول صحة الأم والطفل سنة 1992 أن معدل الخصوبة المكتملة في الجزائر بلغ عند المتزوجات العاملات من الفئة العمرية 15–49 سنة 6.48 طفل/امرأة مقابل 7.92 طفل/امرأة عند المرأة غير العاملة. وهذا يبين أن الزوجات العاملات تشعر بمسئووليا تهن المباشرة عن تربية الأطفال ورعايتهم وتهيئة أحسن الظروف لهم مما يتطلب زيادة في دخل الأسرة من اجل الحصول على مستوى معيشي أحسن كما إن الحاجة الاقتصادية قد تدفع الزوجات إلى تغيير موقفهن من إلانجاب، ضف إلى ذلك ان وجود أطفال بالمنزل يمثل أهم العوائق بالنسبة لاشتغال المرأة المتزوجة لهذا كان اشتغال المرأة خارج البيت من أهم العوامل المساهمة في تناقص حجم الأسرة ذلك لان الحمل والولادة وتربية الأطفال عبء ثقيل جعل كثير من الزوجات العاملات يفضلن عدم إلانجاب والاقتصار على عدد قليل من الأطفال.

## الاستنتـاج العام

تبين لنا مما سبق أن التطور الديموغرافي في الجزائر مر بالمرحلة البدائية الديموغرافية التي تميزت بارتفاع نسبة المواليد ونسبة الوفيات وترتب عن ذلك انخفاض معدلات النمو السكاني. أما في الوقت الحالي فالجزائر تباشر المرحلة الانتقالية الثانية من دورات التحول الديموغرافي التي تتميز بنمو سريع للسكان الناتج عن انخفاض ملحوظ في نسبة الوفيات

مع بقاء نسب المواليد على ارتفاعها نسبيا فقد اتسعت الهوة بين المواليد والوفيات وبالتالي ارتفعت معدلات النمو السكاني إلى 2.15٪ خلال سنة 2015 وهذا ارتفاع معتبر مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ 2.07 ٪ ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة في حجم الولادات الحية بالرغم من ارتفاع حجم الوفيات الذي انتقل من 4.42 بالألف سنة 2008 إلى 4.57 بالألف خلال سنة 2015 (ONS,2015).

وقد يرجع الكثير من هذا التغيير إلى انتشار التعليم وبخاصة عند العنصر النسوي لان التعليم ساهم في تأخر سن الزواج والتقليل من عدد الأطفال وهذه الحقيقة أثبتتها العديد من الدراسات السكانية هذا بالإضافة إلى عامل هام آخر يتعلق بالبنية الاقتصادية للمجتمع التي تميزت بنسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والتي لم تتعد13.1٪ من مجموع عدد القوى العاملة مما ساعد على التأخير في الزواج وكذلك اللجوء في تطبيق تنظيم الحمل لان العبء الثقيل في تربية الأطفال والعناية بشؤون البيت تشكل صعوبات جمة أمام المرأة العاملة في التكفل في نفس الوقت بعملها خارج البيت وبعائلتها الكثيرة العدد وهذا ما توصل إليه المسح الوطني لصحة الأم والطفل في الجزائر سنة 1992 حيث انه كلما ارتفع عدد الأطفال كلما تقلصت نسبة انشغال المرأة (الديوان الوطني لإلاحصاء، وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،1994) وهذا يعني أن نسبة المشتغلات تتقلص عند النساء المتزوجات وتنخفض أكثر عند اللواتي لديهن أطفال والعكس ترتفع عند النساء العازبات حيث بلغت نسبتهن سنة 1996 51 ٪ مقابل 34./ عند المتزوجات (الديوان الوطني لإلاحصاء، وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات ،1994) .

وبناءا على ذلك لا نتصور استجابة سريعة في مستوى الخصوبة نحو الانخفاض طالما أن الأوضاع الاقتصادية للمرأة المتزوجة أو في سن الإنجاب لا تزال في مستوى متدني وبالتالي يميل معدل النمو السكاني في الجزائر إلى الارتفاع إلى جانب ذلك يعتبر انخفاض معدل الوفيات العامة هو المسئوول عن التزايد السكاني الذي تعرفه الجزائر حاليا بحيث أن النمو السكاني السريع لا يرجع إلى حدوث زيادة كبيرة في عدد الأطفال لكل امرأة والذي عرف ادني مستوى له في سنة 2015 حيث بلغت نسبتها 3.1 طفل/امرأة وإنما يرجع إلى زيادة عدد الأطفال الذين يبقون على قيد الحياة وكلما أدى تدخل الدولة في توفير الوسائل الصحية ومحاربة الأمراض فان مستويات الوفيات تسجل انخفاضا سريعا هذا ما يشير إلى أن في الجزائر لم تبدأ المرحلة الثالثة التي ينخفض فيها معدلات المواليد والوفاة على السواء وبالتالي تنخفض معدلات النمو السكاني ويصبح فيها المجتمع في حالة من الاستقرار السكاني.

## المراجع


1.السعاتي حسن، لطفي عبد الحميد، 1971. دراسات في علم السكان، ط3، دار المعرفة، القاهرة.

2.امروهر ومايز، 1986. حجم الأسرة المفضل ومنع الحمل في الجمهورية العربية السورية، النشرة السكانية.

3.رشود محمد الخريف، 2001. الخصوبة في المملكة العربية السعودية: مستوياتها وبعض محدداتها الديموغرافية، مركز الدراسات السكانية، السعودية.

4.البدر خليل عبد الهادي، 2008. علم الاجتماع السكاني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

5.الديوان الوطني لإلاحصاء، وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، 1993. المسح الوطني حول صحة الأم والطفل، الجزائر.

6.الديوان الوطني لإلاحصاء، 2014. ديموغرافيا الجزائر.

7.برنامج الأمم المتحدة إلانمائي، 1997. تقرير التنمية البشرية.

8.طاهر أحمد جمال، (د.ت). المرأة في دول الخليج، دراسة ميدانية، منشورات ذات السلاسل، الكويت.

9. كارموني باري، 1996. إقامة السلام مع كوكب الأرض، ترجمة:عارف حفيدة، سلسلة علوم منشورات، وزارة الثقافة، سوريا.

10.هدارة السيد رمضان، لوري آن مازور، 1994. ما وراء الأرقام: قراءات في السكان والاستهلاك والبيئة، ترجمة : نادية خيري، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة.

11.Attout, N., et autres, 1999. Femme, emploi et fécondité en Algérie, Alger.

12.Kilani, T., 1995. Femme et développement en Tunisie acquis et limites, El Maarif el jadida, Rabat.

13.Rouissi, M., 1983. Population et société au Maghreb, édition Gères production, Tunis.

14.Kouaouci, 1992. A, famille, femme et contraception contribution à une sociologie de la famille, cneap, fnuap.

15.Maison, D, 1973. La population de l'Algérie, in population, n°6.

16.MPAT: bilan du secteur industriel 1967-1978-1985-1989.

17.ONS .Démographie algérienne, 2014.

18.ONS .Démographie algérienne, 2015.

19.ONS .données statistiques résultats, RGPH, 1998.

20.ONS. Démographie algérienne, n°520-2008.

21.ONS. Collection statistique, n°80, résultats RGPH, 1998.